أيار 2026 العدد رقم 3

سلسلة **التعامل مع الماضي**

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

البحث عن المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان:

علم متعدّد التخصّصات في خدمة قضية إنسانية

جويس نصّار
عضو سابق في 'الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا' في لبنان

عن الكاتبة
جويس نصّار (حاصلة على درجة دكتوراه) هي عالِمة آثار وأنثروبولوجيا، شغلت منصب عضو في أوّل هيئة وطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان بين عامَيْ 2020 و2025. نفّذت مشاريع ميدانية واسعة النطاق في لبنان وسوريا والأردن، وساهمت في الجهود العلمية للعثور على المفقودين من خلال مشاريع مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كذلك كانت رائدة في إدراج أساليب علم الآثار ضمن برامج العلوم الجنائية في الجامعة اللبنانية. ويحمل انخراطها في هذا المجال بُعدًا شخصيًا عميقًا، إذ فُقِدَ بعض أفراد عائلتها خلال الحرب الأهلية.

المقدّمة

يشهد التراث الأثري في لبنان على أمجاد القوى العظمى التي تعاقبت على حُكم هذا البلد، وعلى الحروب والغزوات، والدمار وإعادة الإعمار، وكذلك على الثروة الثقافية التي خلّفتها تلك الحضارات. ولكنْ، وسط هذا الاحتفاء بالماضي، كم مرّة نتوقّف لنسأل: كم من الأشخاص الذين عاشوا سابقًا على هذه الأرض وقعوا أيضًا ضحايا للعنف والاعتداءات، وكم من قصصهم اعتُرِف بها حقًّا؟ بين صفحات التاريخ الوطني الذي يُدرَّس في المدارس أو يُعرَض في المتاحف، كم من الأصوات لا تزال غير مسموعة؟ وكم من العائلات حُرِمَت، على مرّ القرون، فرصةَ الحِداد على أحبّائها، أولئك الذين فُقِدوا في أزمنة الحروب والنزاعات؟ وفيما لا تزال بعض الأحداث التاريخية حاضرة في الذاكرة، هناك في المقابل عددٌ لا يُحصى من المآسي الشخصية التي تلاشت مع الزمن، وضاعت ذِكراها في ثنايا الصمت.

لقد مرَّ أكثر من خمسين عامًا على اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، ومرَّ خمسةٌ وثلاثون عامًا على انتهائها. ما زالت ذكريات الحرب تنتقل من جيل إلى جيل، إلّا أنَّ قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا لم تُعالَج بعد، ولا يزال مصير الكثيرين منهم غير محسوم. ومع مرور الوقت، تزداد صعوبة التوصُّل إلى معرفة ما الذي حلَّ بالمفقودين والمخفيّين قسرًا. فوفاة المقاتلين السابقين الذين يملكون معلومات

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland to Lebanon and Syria
السفارة السويسرية لدى لبنان وسوريا

موّل هذا الملخص من قبل سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق المركز اللبناني للدراسات، وهو لا يعكس بالضرورة آراء سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا.

© حقوق النشر محفوظة 2026
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله

أساسية، وكذلك رحيل ذوي المفقودين الساعين لكشف الحقيقة، كلّها أمور تُعقّد مسار هذه العملية بشكلٍ متزايد.

بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها عائلات المفقودين والمخفيّين قسرًا، أقرَّ مجلس النوّاب اللبناني في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 'قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا'. وأُنشئت بموجبه 'الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا' المُكلَّفة وضعَ آلية البحث وتنفيذها.

تتناول هذه الوثيقة آلية البحث بدءًا من المراحل الأولى لجمع البيانات والتحقيق - تتبُّع المفقودين من خلال التقديرات، والمعلومات التي تقدّمها العائلات، وسردية الحرب الأهلية - وصولًا إلى عمليات البحث الميداني واستعادة الرفات، وفي النهاية تحديد هويتها من خلال تحليل متعدّد التخصُّصات ومطابقة الأدلّة. وتُسلِّط الورقة الضوء على دور العلوم الجنائية، بمفهومها الواسع، في كشف الحقيقة وإرساء العدالة وتحقيق قدر من السلام للضحايا وعائلاتهم وللذاكرة الجَمَاعية للوطن.

تتبُّع المفقودين: التقديرات والروايات ومسارات التحقيق

عدد المفقودين: تضييق نطاق التقديرات

أحد أبرز التساؤلات التي طُرِحَت بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية هو عن عدد الأشخاص الذين فُقِدوا - ولا يزال مصيرهم غير محدّد - خلال فترة النزاع التي امتدّت لـ 15 عامًا. يُشير الرقم المُعلَن رسميًا والمُتداوَل على نطاقٍ واسع إلى أكثر من 17000 شخص مفقود أو مخفيّ قسرًا، وهو رقم يستند إلى بلاغات قُدِّمَت إلى جهات مختلفة من قِبَل أفراد أبلغوا عن اختفاء ذويهم خلال الحرب (اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، 2024).

ومع ذلك، لم تتقدّم جميع العائلات ببلاغات. فقد التزمَ البعض الصمت بسبب مخاوف أمنية، بينما غادرت عائلاتٌ أخرى البلد في محاولةٍ لطيّ صفحة الماضي. وهناك عدد كبير من العائلات المُثقَلة بفقدان أحبّائها والتي لم تتمكّن من اتّخاذ الخطوة المُؤلِمة المتمثّلة بالاعتراف رسميًا باختفاء أحد أفرادها. نتيجةً لذلك، لا تزال بعض اللوائح غير مُكتمِلة، بينما تحتوي لوائح أخرى – جُمِعت من مصادر متعدّدة تشمل السلطات والجمعيات والمؤسّسات - على أسماء متكرّرة، إذ هناك بيانات متعدّدة تُشير إلى الشخص نفسه. بالتالي، إنَّ توحيد هذه اللوائح خطوة أساسية في مسار البحث، إذ يُساعِد في تعزيز دقّة سجلّ المفقودين والمخفيّين قسرًا ومصداقيته.

تشمل عملية التوحيد إنشاء 'رقم ملف فريد' يتضمّن البيانات الشخصية لكلّ فرد من المفقودين والمخفيّين قسرًا (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022أ، ص. 62؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022ب، ص. 23؛ سالادو وآخرون، 2021، ص. 6). وقد أطلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه العملية عام 2011، على أن تتولّى 'الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا' استكمالها، وهي المُكلَّفة جمعَ طلبات التتبّع الحالية والمستقبلية وضمان سرّيتها وحمايتها وفقًا للقانون رقم 2018/105 (المواد 26 و33 و34 و35 و36).

جمع المعلومات من العائلات

يُخصَّص لكلّ شخص من المفقودين والمخفيّين قسرًا ملفٌّ يتضمّن جميع المعلومات التي قد تُساعِد في كشف مصيره أو العثور عليه. تبدأ العملية بمقابلة، وهي مرحلةٌ تنطوي على صعوبات معنوية، إذ تعتمد بدرجة كبيرة على التعاون الفعّال من الأقارب والأصدقاء المقرّبين، وغالبًا ما يتطلّب الأمر إجراء عدّة لقاءات. تُحدَّث البيانات المُجمَّعة دوريًا وفقًا لعدّة عوامل، منها: الحالة النفسية والجسدية للشخص الذي أُجرِيَت معه المقابلة، ومدى معرفته بالشخص المفقود أو المخفيّ، وعدد المُشارِكين في المقابلة، والمستجدات التي قد تظهر مع مرور الوقت (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022ب، ص. 23–24؛ سالادو وآخرون، 2021، ص. 6–7 وص. 20). يتضمّن الملف معلومات مفصّلة عن نَسَب العائلة، بما يُسهِم في تحديد المتبرّعين بالحمض النووي المُحتمَلين. ويشمل الملفّ سردًا دقيقًا لظروف الاختفاء، والروابط بأحداث معيّنة، بالإضافة إلى شهادات الشهود، بما في ذلك درجة صحّة المعلومات المُقدَّمة.

يجب أن تكون المعلومات المُجمَّعة حول الشخص المفقود أو المخفي قسرًا شاملةً قدر الإمكان. ويشمل ذلك مهنته، وخصائصه الجسدية التفصيلية، وسماته التعريفية الفريدة، وعاداته، وتاريخه الطبّي، بما في ذلك الأسنان، وملابسه، ومقتنياته الشخصية وقت اختفائه. وإذا أمكن، تُجمَع أيضًا الوثائق البصرية مثل السجلّات الطبّية وسجلّات الأسنان، والصور الفوتوغرافية، ومقاطع الفيديو، ونتائج الأشعّة السينية.

تماشيًا مع إرشادات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن تحقيقات علم الوراثة الجنائي في السياقات الإنسانية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2020)، تُجمَع عيّنات بيولوجية مرجعية من متبرّعين مناسبين من أفراد العائلة لإجراء اختبارات الحمض النووي لاحقًا، وتُجمَع أيضًا، عند الإمكان، عيّنات من مقتنيات المفقودين والمخفيّين قسرًا. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمّن الملفّ الاحتياجات القانونية والإدارية للأشخاص الذين تجري مقابلتهم. وبما أنَّ هذه العملية تنطوي على جمع بيانات شخصية حسّاسة، يُشترَط الحصول على موافقة خطّية مُوقَّعة من كلّ شخص تجري مقابلته.

حتّى هذا التاريخ، تُشارِك العائلات بياناتها مع جهات موثوقة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (التي تقوم بجمع بيانات ما قبل الاختفاء منذ عام 2012، والعيّنات البيولوجية المرجعية منذ عام 2015)، وكذلك مع منظّمات محلّية أو أحزاب سياسية أو مؤسّسات عامّة (معلوف وآخرون، 2015، ص. 296–297). وينبغي توحيد جميع هذه المعلومات تحت إشراف الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا، وفقًا للقانون رقم 2018/105، وذلك فور تشغيل نظام إدارة البيانات والمعلومات الخاصّ بالهيئة بشكل كامل. سيُضمَن أمن المعلومات وسرّيتها من خلال بُنية رقمية ومادّية تُطوَّر على نحو سريع، ووفقًا لإرشادات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن حفظ البيانات، وضمان موثوقيتها، وإمكانية الوصول إليها، وحمايتها (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022أ).

المفقودون وسردية الحرب الأهلية

على مدى عقود، أنتجت المبادرات المخصّصة لتوثيق الحرب الأهلية اللبنانية - سواء من خلال الشهادات، أو الجهود الأرشيفية، أو الأبحاث الأكاديمية - رصيداً معرفياً كبيراً.

يُحفَظ هذا الرصيد في المكتبات ومرافق الأرشيف التابعة للجامعات ومراكز الأبحاث والمنظّمات والمكتبات الخاصّة، داخل لبنان وخارجه. وتتّسم الشهادات بتنوّعها وغناها، إذ تشمل مجموعات من القصص والسرديات والروايات المختلفة. وقد لا نتمكّن من الاتّفاق على كتابة تاريخ (أو قصص) الحرب الأهلية، لكن يمكننا أن نعثر فيها على قصص المفقودين والمخفيين قسرًا.

يتطلّب البحث عن المفقودين والمخفيّين قسرًا التعمُّق في أحداث الحرب وتجاوز السرد التاريخي العام والجَمَاعي الذي يُركِّز على الوقائع والفاعلين الرئيسيين والتحليلات الجيوسياسية، ويغفل الغائبين. وتتطلّب عملية البحث آليةً فعّالة قائمة على جمع بيانات دقيقة وموثوقة وشاملة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالظروف الخاصّة بكلّ حالة اختفاء.

كلّما كانت المعلومات المُجمَّعة أكثر دقّةً وموثوقية، كانَ الأساس الذي تُبنى عليه أعمال التحقيق اللاحقة أكثر صلابة. وهكذا تكتسب الجهود التي يبذلها الباحثون والمؤرّخون وعلماء الاجتماع والفنانون مكانتَها ودورَها ضمن هذا المسار. تُوفِّر هذه المجموعة الواسعة من الباحثين ذوي الخبرة، إلى جانب شبكة محلّية واسعة من المخبرين والمعرفة السياقية الغنيّة، أساسًا متينًا للتحقيق في الأحداث المتعلّقة بحالات الاختفاء، ونقاط التفتيش، ومراكز الاحتجاز، ومواقع الدفن السرّية المُشتبَه فيها. تُعتبَر هذه البيانات مهمّة لبناء فرضيات حول مكان وجود المفقودين والمخفيّين قسرًا أو مصيرهم المُحتمَل، أو حول هويات الرفات البشرية التي يُعثَر عليها، بما يُحدِّد مسار الإجراءات اللاحقة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022ب، ص. 10؛ سالادو وآخرون، 2021، ص. 5).

البحث والاستخراج

البحث الميداني

لطالما استقطب لبنان، بما يزخر به من ثراء استثنائي في المخلّفات الأثرية، علماء الآثار من مختلف أنحاء العالم، وجذبَ أيضًا العديد من المشاريع البحثية الدولية. ولقد أسهمَ ذلك في تعزيز تقليد أكاديمي راسخ داخل الجامعات اللبنانية، التي يُقدِّم عدد كبير منها برامج دراسات عليا في علم الآثار، بما في ذلك برامج الدكتوراه. وبناءً عليه، يمتلك كلٌّ من علماء الآثار اللبنانيين والدوليين خبرة واسعة في بيئات البلد المتنوّعة، وفي المنهجيات الأثرية الدقيقة. تُوفِّر هذه المهارات والخبرات أساسًا متينًا للتحقيقات الجنائية، ولا سيّما في السياقات الإنسانية مثل البحث عن المفقودين والمخفيّين قسرًا، شرط التزام البروتوكولات الصارمة ومعايير العلوم الجنائية الدولية.

تعتمد عملية تحديد مواقع الرفات البشرية المخفيّة والتنقيب عنها مباشرةً على أساليب أثرية راسخة. وفي حين أنَّ علم الآثار يهدف تقليديًا إلى الكشف عن الحضارات الماضية من خلال آثارها المادّية، فإنَّ المبادئ نفسها المتعلّقة بالكشف والتوثيق الدقيق تُطبَّق أيضًا عند استخراج الأدلّة الجنائية (ديركمات وأدوفازيو، 1997، ص. 1-3).

يُعَدّ البحث الأوّلي خطوةً أساسية في تحديد منطقة مُحتمَلة للتحقيق. يتضمّن هذا البحث جمع معلومات شاملة عن الخصائص الجيولوجية والطوبوغرافية، والسجلّ التاريخي والأثري للمنطقة، والخرائط القديمة والصور الجوّية، إضافةً إلى شهادات

السكّان المحلّيين والصور التي تُوثّق التغيُّرات في المشهد العام والتي قد تكشف عن مناطق الإخفاء. وبعد استكمال هذا التقييم المكتبي، يُجرى تقييمٌ للمخاطر يتناول اعتبارات الصحّة والسلامة، والحصول على التصاريح القانونية اللازمة للوصول، وضرورة إبلاغ المجتمعات المحلّية والسلطات المعنيّة أو التنسيق معها (كوكس وآخرون، 2013).

تبدأ الأعمال الميدانية بمسح منهجي في موقع العمل، يُنفَّذ غالبًا عبر عمليات بحث مُنظَّمة سيرًا على الأقدام، يقودُها خبراء مُدرَّبون في علم الآثار الجنائي، بهدف رصد أيّ مؤشّرات سطحية قد تدلّ على وجود موقع دفن سرّي. عند الحاجة، تُستخدَم تقنيات بحث وكشف غير اقتحاميّة لتحديد وتعيين موقع البُنى المخفيّة أو المؤشّرات غير الاعتيادية تحت السطح. يضمن هذا النهج الدقيق عدم إغفال أيّ دليل مُحتمَل. وعندما يتبيّن أنَّ أحد المعالم ذو أهمية جنائية، يُوثَّق وتُعيَّن حدوده بالكامل، وتُفحَص التربة تمهيدًا لعملية التنقيب (ديركمات وأدوفازيو، 1997، ص. 3-4؛ كوكس وآخرون، 2013).

تعتمد درجة تعقيد هذه المرحلة بشكل كبير على العوامل البيئية والبشرية. في لبنان، تبرز عدّة تحدّيات تجعل هذه العملية أكثر صعوبة. بدايةً، تضاريس البلد الوعرة، التي تتّسم بالوديان العميقة والمنحدرات الشديدة، ما يعوق عمليات الوصول والمسح. ثانيًا، الكثافة العمرانية، إذ إنَّ المُدُن والأرياف على حدّ سواء مكتظّة بالمباني. وعلى طول الساحل، أدّى التوسّع العمراني السريع وسوء التخطيط إلى أنماط بناء عشوائية، بينما ساهمَ الاستخدام المُكثَّف للأراضي واستغلال التربة في المناطق الريفية في إحداث تغييرات كبيرة في المشهد الطبيعي.

بالإضافة إلى ذلك، انتهت الحرب الأهلية اللبنانية منذ أكثر من 35 عامًا. ومع مرور الوقت، باتت الآثار المرتبطة بتلك الحقبة تشبه بشكل متزايد السياقات الأثرية القديمة، ما يزيد من تعقيد عمليات التحديد والتفسير. ولهذه الأسباب، تتطلّب التحقيقات الجنائية في لبنان نهجًا متعدّد التخصُّصات ومُنسَّقًا بشكلٍ جيّد، يدمج بين الخبرة الأثرية والدقّة الجنائية بما يضمن توثيق كلّ دليل مُحتمَل وحفظه وتفسيره على نحو صحيح. بالتالي، إنَّ الاكتشاف الأكثر احتمالًا على الأراضي اللبنانية يتمثّل ببقايا هياكل عظمية بشرية. ولكنَّ فترة التافونومي (أي تطوُّر عملية التحلُّل) لا تتطابق بالضرورة مع الزمن الفعلي (المَقيس بالأشهر أو السنوات) (سورغ وهاغلوند، 2002، ص.7). وباستثناء حالات محدّدة تؤدّي فيها الظروف التافونومية إلى إبطاء تدهور حالة الجثّة، تؤدّي مجموعة واسعة من العوامل - مثل التغيُّرات الموسمية، وتركيبة التربة، والنشاط النباتي، وتدخُّل الحيوانات القمّامة، والتغيُّرات الناتجة من النشاط البشري - دورًا حاسمًا في تحلُّل الأنسجة الرخوة، وتحريك الرفات، وفي بعض الحالات، في تغيُّر العظام نفسها (من خلال التفتُّت أو المزيد من التحلُّل) (سورغ وهاغلوند، 2002).

استخراج الرفات

بمجرّد التأكُّد من وجود رفات بشرية، تبدأ عملية التنقيب. في هذه المرحلة، يجري التعامل مع الموقع باعتباره مسرح جريمة وسياقًا تاريخيًا. ويصبح محور عملية متخصّصة تجمع بين التحقيق الأثري والتحقيق الجنائي (ديركمات وأدوفازيو، 1997، ص. 15).

يُعَدّ التعاون بين علماء الآثار وعلماء الأنثروبولوجيا الفيزيائية أمرًا أساسيًا للوصول إلى نتائج أكثر دقّة وموثوقية (ديركمات وأدوفازيو، 1997، ص. 1). يمتلك علماء الآثار خبرةً واسعةً في تركيب التربة، وتقنيات التنقيب، وتحليل الطبقات، فضلًا عن خبرتهم في التعامل مع الرفات المحفوظة بشكل سيّئ في سياقات أثرية قديمة، وهي مهارات قيّمة جدًّا بثمن في التعرُّف إلى الرفات شديد التفتُّت وتفسيره وإعادة تركيبه. وعند عملهم في سياق جنائي، 'يُحوِّلون الأدلّة إلى سردية متماسكة توضح كيفية وقوع الجريمة' (سْنو، 2015، ص. xxxiii). في المقابل، يُساهِم علماء الأنثروبولوجيا الفيزيائية بخبراتهم المتخصّصة في علم التشريح البشري، وتحلُّل الجثث، وتحليل الهياكل العظمية.

يتبع هذا الإجراء العلمي المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية، ويجمع بين استخدام الآليات الثقيلة عند الحاجة إلى استخراج كميات كبيرة من التربة، والأدوات ذات الدقّة العالية. يُحدَّد موقع جميع العظام والرفات الظاهر المرتبط بها بشكل منهجي في ثلاثة أبعاد، وتوثيقها بالكامل، ووضع علامة عليها، وتصويرها، ورفعها، وتغليفها بشكل مناسب، وتخزينها بما يُحقِّق متطلّبات الحفظ على النحو الأمثل. وتُؤخَذ عيّنات لإجراء مزيد من التحقيقات الجنائية (كوكس وآخرون، 2013، ص. 75-76).

التحليل المخبري لتحديد الهوية البشرية

تتبُّع الهوية البشرية من خلال جهود متعدّدة التخصُّصات

تتَّبع التحليل المخبري بروتوكولات ومنهجيات معيارية دقيقة مُعتمَدة عالميًا، يلتزمها خبراء دوليون (المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان 2017؛ كوكس وآخرون، 2013؛ بويكسترا ويوبيليكر، 1994). تُشكّل هذه الإجراءات عملًا تعاونيًا يستند إلى عدّة مجالات علمية، تشمل الأنثروبولوجيا الفيزيائية، وعلم الأمراض، والتصوير الشعاعي، وطبّ الأسنان، وعلم الأحياء الجزيئي، وعلم المقذوفات. وتعتمد الأهمّية النسبية لكلّ تخصُّص، مقارنةً بالتخصُّصات الأخرى، على حالة الرفات ومدى اكتماله. فيضطلع علماء الأنثروبولوجيا الفيزيائية بدور أكبر في حالة بقايا الهياكل العظمية، كذلك قد لا يكون تحليل الحمض النووي ممكنًا إذا كانت حالة حفظ الرفات غير ملائمة. تتضمّن الخطوة الأولى تطبيق إجراءات أمنية صارمة داخل مرافق مُجهَّزة تجهيزًا جيّدًا، بما يضمن حصر الوصول بالخبراء المخوّلين بإجراء التحليل، بالإضافة إلى أفراد العائلة عند الحاجة. وتُستخدَم بروتوكولات توثيق معيارية مُصمَّمة لتتبُّع كلّ حالة في جميع المراحل. يُجرى مسح إشعاعي أوّلي، إلى جانب تقييم الرفات، قبل إزالة الملابس أو المقتنيات ذات الصلة، مع توثيق فوتوغرافي ووصفي كامل لجميع المعطيات.

تُتَّخَذ القرارات المتعلّقة بالتحاليل المناسبة وإجراءات أخذ العيّنات بناءً على حالة الرفات البشرية، سواء أكانت الأنسجة الرخوة لا تزال محفوظة أم كانت الرفات في حالة تحلُّل هيكلي كامل. وبعد التنظيف، يُجرى جردٌ شامل للرفات، وتُجمَّع الأجزاء المتفتّتة. وفي حال وجود رفات مختلط، يُقدَّر الحدّ الأدنى لعدد الأفراد، وتُجرى عملية جرد للرفات المتفرقة بشكل منفصل. وأخيرًا، تُقيَّم التغيُّرات التافونومية أو التغيُّرات ما بعد الوفاة للتمييز بين التغيُّرات الطبيعية وتلك الناتجة من تدخُّل بشري في الرفات.

يعتمد تقدير السمات البيولوجية استنادًا إلى العظام على أساليب طُوِّرَت واختُبِرَت علميًا. ويتحقّق الباحثون من هذه الأساليب باستخدام مجموعات مرجعية من الهياكل العظمية لأفراد معروفة خصائصهم مسبقًا (مثل العمر عند الوفاة والجنس)، وذلك لضمان دقّتها وموثوقيتها. ونظرًا لعدم وجود مجموعات مرجعية من الهياكل العظمية في الشرق الأوسط، تُستخدَم المراجع الغربية، ولكنْ حصرًا بعد أن تكون هذه الأساليب قد خضعت لمراجعة الأقران واختُبِرَت على عيّنات عظمية ذات دلالة إحصائية معروفة من حيث العمر والجنس والأصل العرقي والطول.

تُستخدَم جميع المعايير التي تسمح بتحديد الهوية: الجنس البيولوجي، والعمر عند الوفاة، والطول في أثناء الحياة، ومتغيّرات شكلية معيّنة، والإصابات قبل الوفاة، والاختلافات أو المؤشّرات الخاصّة مثل الاختلافات الشكلية، وأمراض محدّدة ظهرت قبل وفاة الفرد. تُوثَّق الآفات المحيطة بوقت الوفاة، وتُربَط بظروف حدوثها. وتؤخَذ عيّنات من العظام لإجراء تحليل الحمض النووي، ثمّ تُقارَن هذه النتائج ببيانات العيّنات البيولوجية المرجعية المُقدَّمة من أقارب المفقودين والمخفيّين قسرًا، وذلك لتحديد صلات القرابة التي تدعم عملية تحديد الهوية.

مواءمة الأدلّة واستعادة الهوية

تتطلّب إجراءات التحليل العلمي للرفات البشرية مجموعةً واسعة من الخبرات والتخصُّصات والتقنيات (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2020ب؛ سالادو وآخرون، 2021). لا يمكن تحديد هوية الرفات البشرية إلّا من خلال مقارنة عدّة مسارات مستقلّة من الأدلّة، وليس بالاعتماد على تقنية واحدة (مثل تحليل الحمض النووي) فحسب، بل عبر نهج شامل ومتكامل ومتعدّد التخصُّصات.

علاوةً على ذلك، يعتمد نجاح عملية تحديد الهوية إلى حدّ كبير على جودة البيانات المتاحة وكمّيتها وتنوُّعها. في نهاية المطاف، تنطوي العملية على مقارنة المعلومات المُستخلَصة من الرفات البشرية بالبيانات المتعلّقة بالمفقودين والمخفيّين قسرًا. وتُتيح هذه المقارنة تضييق نطاق التطابقات المحتملة، وتدعم تقييم ما إذا كانَ فردٌ معروف معيّن قد يتطابق مع الرفات مجهول الهوية.

أخيرًا، يُساهِم اعتماد نهج صارم وشامل يُولي الأهمية اللازمة لكلّ مرحلة من مراحل العملية في الحدّ من أخطاء تحديد الهوية، ولا سيّما في السياقات المختلطة التي تنطوي على تعدُّد الجثث أو أجزائها أو الهياكل العظمية أو العظام. ونظرًا لعدم وجود أيّ مبرّر للخطأ في تحديد هوية أيّ شخص، لما يترتّب على ذلك من عواقب وخيمة على العائلة، يتحمّل العلماء مسؤولية كبيرة في تنفيذ عملهم بدقّة متناهية. لذلك، يتعيّن على خبراء الطبّ الشرعي توخّي أقصى درجات الحذر عند إصدار استنتاجات نهائية بشأن تحديد الهوية، وخصوصًا مع استمرار وجود قدر كبير من عدم اليقين نتيجةً لعدم كفاية الأدلّة عبر مختلف مراحل التحقيق (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022ب، ص. 33-34).

الحفاظ على كرامة الأشخاص الذين جرى التعرُّف إلى هويتهم، ومجهولي الهوية، ومَنْ لم يُعثَر عليهم

بعد تحديد الهوية، تُتَّبع معايير التسليم اللائق والكريم للرفات البشرية وفقًا للأنظمة المحلّية، مع مراعاة رغبات العائلات (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022ب، ص. 34). ويجوز للعائلات أن تكون حاضرة في جميع مراحل العملية، وقد تُسهِم في بعض الحالات بفعّالية في عملية تحديد الهوية من خلال تقديم معلومات أساسية عن الخصائص الجسدية للمفقودين أو المخفيّين قسرًا، ما يُساعِد في التوصل إلى التحديد النهائي للهوية.

بالنسبة إلى العائلات التي لا تُشارِك في العملية، يُقدَّم لها شرحٌ واضح وشفّاف للإجراءات العلمية التي تُجرى على الرفات. ويمكن ترتيب رؤية الرفات بناءً على طلب العائلة، وذلك مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم (من قبل اختصاصيين نفسيين أو طاقم مُدرَّب على تقديم الدعم)، لمساعدة العائلة على التكيُّف مع هذه التجربة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022ب، ص. 34–35).

وحتّى مع إجراء التحقيقات اللازمة، قد لا يجري التعرُّف إلى بعض الرفات بسبب نقص المعلومات خلال العملية (انظر أعلاه). وبدعمٍ من "الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا"، يُمثِّل دفن هؤلاء الأفراد شكلًا من أشكال الرعاية والاحترام الذي حُرِموه على يد مرتكبي الجريمة (روزنبلات، 2015، ص. 165). تُشكِّل هذه الخطوة وسيلةً لاستعادة كرامتهم، ولو من خلال الذكرى الجَماعية. وينطبق هذا المبدأ نفسه في حالات عدم العثور على الجثّة، ولكنْ مع وجود أدلّة كافية تُؤكِّد وفاة الشخص.

أجسادٌ بلا أسماء، وأسماءٌ بلا أجساد - في الحالتَيْن، يُحرَم المتوفَّون أحد أبسط حقوق الإنسان الأساسية: الحقّ في الهوية، وهو حقّ ينطبق على جميع الثقافات والمعتقدات (روزنبلات، 2015، ص. 164). ومع ذلك، قد تجد عائلاتهم بعض العزاء في معرفة أنَّ هذه الحقوق يُحافَظ عليها من قبل المؤرّخين والمحقّقين والخبراء الجنائيين. ومن خلال إجراءات علمية دقيقة تُطبَّق في كلّ مرحلة من مراحل البحث، تُفحَص الوقائع ويجري التحقُّق منها في سبيل الوصول إلى الحقيقة. وبغضّ النظر عن النتيجة، فإنَّ العملية نفسها تُعيد إلى المفقودين والمخفيّين قسرًا حقّهم في التذكُّر، وتضمن عدم محوهم من الذاكرة الجَماعية.

الخلاصة

إنَّ مسألة البحث عن المفقودين في لبنان تطاول المجتمع بأسره، وتطاول كلّ عائلة وكلّ طائفة وكلّ حزب سياسي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وهي عمليةٌ شديدة التعقيد، إذ إنَّ جميع مراحلها مترابطة ارتباطًا وثيقًا، بدءًا من جمع الشهادات، وصولًا إلى تحليل الأدلّة والتعرُّف إلى هوية الرفات البشري. وتتطلّب إدارة هذه السلسلة الحسّاسة والمعقّدة من الإجراءات وجود هيئة مركزية موحّدة، وهي "الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا".

استقلالية الهيئة عن التأثيرات السياسية والطائفية تمنحها الشرعية اللازمة لضمان احترام القوانين والمعايير الوطنية والدولية كافّة. وهي مُلزَمة بحماية الكمّ الكبير من

المعلومات التي تُجمَع خلال العملية، بما في ذلك البيانات المتعلّقة بالأشخاص المفقودين والمخفيّين قسرًا، وعائلاتهم، والشهود، وجميع الأطراف المعنيّة بالتحقيقات.

علاوةً على ذلك، وإلى حين أن تصبح آلية البحث الوطنية عن المفقودين والمخفيّين قسرًا التابعة للهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا جاهزة للعمل بشكل كامل، يمكن الهيئةَ وضع مواقع الدفن تحت الحماية القضائية عندما تُشير الأدلّة إلى أنّها مرتبطة بحالات اختفاء قسري تعود إلى عام 1975 وما بعده، ولا سيّما في ظلّ عدم توافُر الموارد الكافية لبدء عمليات التنقيب.

أخيرًا، وباعتبارهم جزءًا أساسيًا من عمل 'الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا'، يُشارِك ممثّلو العائلات في جميع مراحل العملية، بما في ذلك المراحل العلمية، ما يضمن شفافيتها وشمولها ونجاحها العام. فتُساهِم مشاركتهم في إبقاء ذكرى أحبّائهم حيّةً ونقلها من جيل إلى جيل، بحيث لا يُترَك رفاتهم ليكتشفه علماء الآثار بعد قرون، فيبقى مجهول الهوية بين آلاف الرفات الأخرى، وتتحوّل إلى مجرّد آثار لحدث مؤلم آخر في تاريخ لبنان الطويل من المعاناة.

المراجع

بويكسترا، ج. إ، يوبيليكر، د. هـ. (1994). معايير جمع البيانات من الرفات العظمي البشري (Standards for Data Collection from Human Skeletal Remains). في ديفيس. هـ. أ. (تحرير)، سلسلة أبحاث المسح الأثري في أركنساس. المسح الأثري في أركنساس.

كوكس، م.، فلافيل، أ.، هانسون، إ.، لافر، ج. (2013). التحقيق العلمي في المقابر الجَمَاعية: نحو بروتوكولات وإجراءات تشغيل معيارية *The Scientific Investigation of Mass Graves: Towards Protocols and Standard Operating Procedures*. منشورات جامعة كامبريدج.

ديركمات، د. ك.، وأدوفازيو، ج.م. (2026). دور علم الآثار في استخراج وتفسير الرفات البشري في موقع جنائي مفتوح The Role of Archaeology in the Recovery and Interpretation of Human Remains from an Outdoor Forensic Setting). في و. د. هاغلوند وم. هـ. سورغ (تحرير)، علم التافونومي الجنائي: مصير الرفات البشري بعد الوفاة (*Forensic Taphonomy: The Postmortem Fate of Human Remains*) مجموعة سي آر سي للنشر.

اللجنة الدولية لشؤون المفقودين. (2024). لبنان.
https://icmp.int/the-missing/where-are-the-missing/lebanon/#.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2022أ). ملاحظات إرشادية. الآليات الوطنية المعنيّة بالأشخاص المفقودين: مجموعة أدوات
(*Guidance Notes. National Mechanisms for Missing Persons: A Toolbox*)
https://shop.icrc.org/national-mechanisms-for-missing-persons-a-toolbox-pdf-en.html

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2022ب). عملية تحديد هوية أصحاب الرفات البشري بواسطة الطبّ الشرعي: نهج متكامل.
(*The Forensic Human Identification Process: An Integrated Approach*).
https://www.icrc.org/en/publication/4590-forensic-human-identification-process-integrated-approach

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2020). إرشادات استخدام علم الوراثة الشرعي في التحقيقات المتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
Guidelines for the Use of Forensic Genetics in Investigations into Human Rights and International Humanitarian Law Violations.
https://www.icrc.org/en/publication/4590-forensic-human-identification-process-integrated-approach

معلوف، ل.، كلوفيس، معلوف، ر.، جاناواي، ر. س.، وماركيز-غرانت، ن. (2015). علم الآثار الجنائي في لبنان. في علم الآثار الجنائي: منظور عالمي (*Forensic Archaeology: A Global Perspective*) (ص. 293–299). شركة جون وايلي وأبنائه المندمجة.

الجمهورية اللبنانية (2018). القانون رقم 105 المتعلّق بالمفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان. الجريدة الرسمية، العدد 52، 6 كانون الأوّل/ ديسمبر.

سالادو بويرتو، م.، عبود، د.، بارايبار، ج. ب.، كارسيدو، أ.، فونسيكا، س.، غودوين، و.، غيومارْش، ب.، خيمينيز، أ.، كرينزر، أ.، مورثيو ميندیز، م. د.، بروييتو، ج. ل.، رودريغيز غونزاليس، ج.، رويز أوروزكو، ي.، تايلور، ج.، تيناكون، أ.، وينتر، ك.، وفينيغان، أ. (2021). عملية البحث: دمج التحقيق وتحديد هوية الأشخاص المفقودين والمجهولين (The Search Process: Integrating the Investigation and Identification of Missing and Unidentified Persons) صحيفة *Forensic Science International*: *Synergy*, *3*،
https://doi.org/10.1016/j.fsisyn.2021.100154

سنو، ك.ك. (2015). مقدّمة بِقلم كلايد كولينز سنو. في ن. ماركيز-غرانت، ر.س. جاناواي، و.ج.م. غروين (محررون)، علم الآثار الجنائي: منظور عالمي (*Forensic Archaeology: A Global Perspective*) (ص. xxvii- xxxiii). شركة جون وايلي وأبنائه المحدودة. https://doi.org/10.1002/9781118745977.

سورغ م. هـ.، وهاغلوند و. د. (2002). تطوير علم التافونومي الجنائي: الغرض والنظرية والعملية (Advancing Forensic Taphonomy: Purpose, Theory, and Process). في و. د. هاغلوند وم. هـ. سورغ (تحرير)، التقدُّم في علم التافونومي الجنائي: المنهج والنظرية والمنظورات الأثرية (*Advances in Forensic Taphonomy: Method, Theory, and Archaeological Perspectives*) (ص. 2-29). مجموعة سي آر سي للنشر

مكتب المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان. (2017). بروتوكول مينيسوتا المتعلّق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمَل أن تكون غير مشروعة – تنقيح دليل الأمم المتّحدة لمنع ممارسات تنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، والتحقيق في تلك الممارسات. نيويورك وجنيف، ص. 87 https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/MinnesotaProtocol.pdf.

LCPS

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسَّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989 ، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215- 55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 301 799 21 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org